Doi: 10.34120/0080-049-002-006

Indicators of Urban Dominance of The City of Hebron In The West Bank in Palestine

Mohammad Al Khatib

Abstract

Objective: Objective: shed light on the phenomenon of urban domination of the city of Hebron in Hebron during the period (1997, 2007, 2017), and to identify the impact of this dominance on the urban system in terms of volume and ranking. **Methods:** historical approach and the descriptive analytical approach, in addition to comparative and regional, based on the population census for the years (1997, 2007, 2017). **Results:** the most important of which are: the urban dominance of the city of Hebron during the study period, and the location of the Mediterranean city a role in urban dominance. The application of laws and indicators for measuring urban hegemony as a rule of rank and size, the priority law (the guide of dominance), the index of the volume convergence, the index of the degree of dominance of the first city and other laws and indicators, the lack of hierarchy in the size of the cities of the province, and the existence of competition between the three cities that followed the city of Hebron in the ranks during the study period, and a slight decline in the dominance of the city of Hebron. **Conclusion**: need to make planning and administrative decisions to reduce the dominance of Hebron, and the need to adopt new planning methods for small cities, through the integration of some of them through the work of structural schemes that integrate what can be combined with the so-called regional planning to increase partial functional integration, thus reinforcing its position in front of the city of Hebron. It also recommended that studies be conducted on the Hebron governorate, which constitutes about 25% of the total population of the West Bank.

Keywords: Indicators of Urban Dominance, Hebron City, Law of Rank and Size, Urban System.

مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل في الضفة الغربية بفلسطين

محمد أنور الخطيب*

ملخص:

هدف الدراسة: تسليط الضوء على ظاهرة الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل في محافظة الخليل خلال الفترة (1997،2007،2017)، وتعرف أثر هذه الهيمنة على النظام الحضري من ناحية حجمية ورتبية، وتتبع التطور التاريخي لهيمنة مدينة الخليل. **المنهجية:** المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن والإقليمي، معتمدة على التعداد السكاني للأعوام (1997،2007،20017). **النتائج:** وجود هيمنة حضرية لمدينة الخليل خلال فترة الدراسة، كما أن لموقع المدينة المتوسط دوراً في هيمنتها الحضرية، وأثبت تطبيق القوانين والمؤشرات الخاصة بقياس ظاهرة الهيمنة الحضرية – كقاعدة الرتبة والحجم، وقانون الأولوية (دليل الهيمنة)، ومؤشر التقارب الحجمي، ومؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى وغيرها من القوانين والمؤشرات – عدم وجود هرمية في أحجام مدن المحافظة، ووجود تنافس بين المدن الثلاث التي تلي مدينة الخليل في رتبها خلال فترة الدراسة، وحدوث تراجع بسيط على هيمنة مدينة الخليل. **الخلاصة:** ضرورة اتخاذ قرارات تخطيطية وإدارية للحد من هيمنة مدينة الخليل، وضرورة اتباع أساليب تخطيطية جديدة بخصوص المدن الصغيرة الحجم، وذلك من خلال ضم بعضها إلى بعض عن طريق عمل مخططات هيكلية، تعمل على دمج ما يمكن دمجه بما يعرف بالتخطيط الإقليمي الجزئي لزيادة التكامل الوظيفي؛ مما يعزز مكانتها أمام مدينة الخليل، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات عن محافظة الخليل، التي تشكل قرابة 25% من مجموع سكان الضفة.

المصطلحات الأساسية: مؤشرات الهيمنة الحضرية، مدينة الخليل، قانون الرتبة والحجم، النظام الحضري.

(*) جامعة القدس، كلية الآداب، دائرة الجغرافيا ودراسات المدن.
Email: malkhatib@staff.alquds.edu

مقدمة:

تعد المدن من الظواهر البشرية القديمة التي ارتبط ظهورها بظهور الحضارات الإنسانية، ومنها ما حافظ على وجوده، ومنها ما تراجع واندثر نتيجة لتنوع وتعدد العوامل التي أثرت فيها، ولا سيما العامل التاريخي المرتبط بزمن نشأتها، وكذلك العامل الطبيعي ممثلاً بموقعها وموضعها، بالإضافة إلى العامل الإداري وغيرها من العوامل؛ فبعض المدن حدث تطور في جميع عناصرها ومكوناتها؛ مما انعكس على أهميتها، سواء داخل إقليمها أو داخل الدولة، وباتت تسيطر على باقي مدن النظام الحضري سيطرة كاملة على الصعيد الحجمي والوظيفي والخدماتي؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بالمدن المهيمنة، وتبحث هذه الدراسة في الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل ضمن محافظة الخليل، التي تعتبر جزءاً من النظام الحضري في الضفة الغربية من خلال استخدام عدة قوانين ومقاييس، لمعرفة المدينة إذا ما كانت مهيمنة على نظامها الحضري اعتماداً على التعداد السكاني (1997،2007،2017)، للوقوف على أثر هذه الهيمنة الحضرية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الحجم السكاني لمدينة الخليل؛ حيث تعتبر كبرى المدن الفلسطينية في محافظة الخليل من ناحية الحجم السكاني؛ مما كان له انعكاسات سلبية على المناطق الحضرية في المحافظة، أدت إلى وجود حالة من انعدام التوازن في النظام الحضري في محافظة الخليل نتيجة لهيمنتها الحضرية.

تساؤلات الدراسة:

– هل تعد مدينة الخليل مدينة مهيمنة على النظام الحضري في محافظة الخليل؟

– ما أثر الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل على أحجام المناطق الحضرية ورتبها في محافظة الخليل؟

فروض الدراسة:

– تعتبر مدينة الخليل مدينة مهيمنة على النظام الحضري في محافظة الخليل.

– تؤثر الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل على المناطق الحضرية في محافظة الخليل من ناحية حجمها السكاني، ورتبتها في النظام الحضري.

أهداف الدراسة:

– الكشف عن مدى هيمنة مدينة الخليل على النظام الحضري في محافظة الخليل.

– تعرف أثر الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل على النظام الحضري من ناحية حجمية ورتبية.

– تعرف تطور الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل.

– تسليط الضوء على ظاهرة حضرية تكاد تكون موجودة في معظم دول العالم العربي.

منطقة الدراسة وحدودها:

شملت منطقة الدراسة جميع التجمعات الحضرية في محافظة الخليل، البالغ عددها عشرين تجمعاً حضرياً، هي: الخليل، حلحول، دورا، يطا، الظاهرية، السموع، بني نعيم، صوريف، بيت أمر، خاراس، نوبا، بيت أولا، سعير، الشيوخ، ترقوميا، بيت كاحل، إذنا، تفوح، دير سامت، بيت عوا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، ص31). خلال الفترة من 1997–2017؛ اعتماداً على التعداد السكاني (1997،2007،2017)، وقد بلغ عدد سكان المحافظة 711223 نسمة، شكلوا ما نسبته 25% من المجموع الكلي لسكان الضفة الغربية، بمساحة قدرها (997) كيلو متراً مربعاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018، ص77–81) كما في شكل (1). ويعود السبب في تحديد بداية عام 1997م كحدود للدراسة بالتعدادات السكانية الرسمية الفلسطينية التي يمكن الاعتماد عليها والتي أجري أولها عام 1997م؛ إذ إن التعدادات السابقة كانت تجرى من قبل الاحتلال الإسرائيلي؛ فهي غير موثوق بها، ومن جهة أخرى يعود السبب إلى عدم وجود انتظام في التعدادات السكانية السابقة خلال فترات زمنية متساوية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة الهيمنة الحضرية وتحليلها من خلال النظريات والقوانين التي تستخدم لقياس الهيمنة الحضرية؛ مثل قاعدة الرتبة – الحجم، ودليل الهيمنة الحضرية، ومقياس الكثافة الحضرية وغيرها، والمنهج المقارن من خلال مقارنة أحجام المدن ورتبها. كما

استخدمت الدراسة المنهج الإقليمي باعتبار المحافظة إقليماً إدارياً في الضفة الغربية، بالإضافة إلى منهج النظم باعتبار المحافظة نظاماً حضرياً فرعياً من النظام الحضري في الضفة الغربية، كما استخدمت المنهج التاريخي في تتبع تطور ظاهرة الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل.

طرق جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ممثلة في التعداد العام للسكان والمساكن، وهي ثلاثة تعدادات 1997، 2007، 2017.

شكل 1

منطقة الدراسة

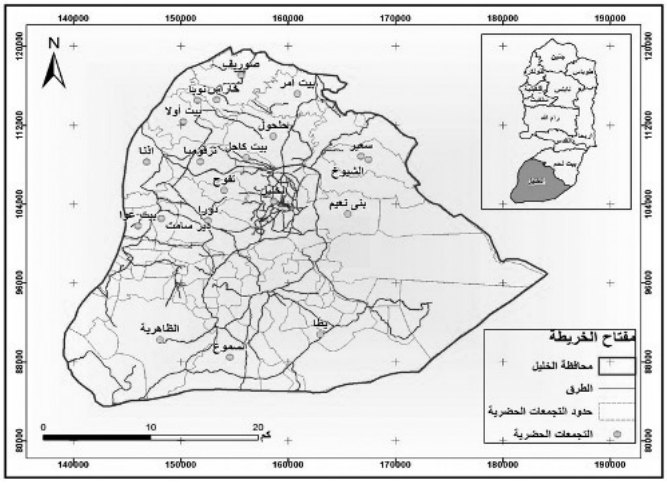

المصدر: من عمل الباحث عن وزارة الحكم المحلي 2018.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: بعد عمل مراجعة للأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الهيمنة الحضرية تم التوصل إلى وجود أساليب نوعية وأخرى إحصائية مخصصة لقياس ظاهرة الهيمنة الحضرية، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التي تتوافر عنها البيانات من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي: قانون الرتبة. الحجم: (زييف)، قانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسة) (جيفرسون)، قانون المرتبة. الحجم بحسب طريقة براوننك وجيبز، مؤشر الهيمنة الحضرية (دليل الهيمنة الحضرية)، متوسط

نصيب المدن الأخرى من المدينة الأولى، مؤشر التقارب الحجمي، مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى، مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى.

أولاً- الإطار النظري للدراسة:

1- مدخل نظري:

يعد النمو السكاني في الدول العربية العامل الرئيس في ظهور المدن المهيمنة، سواء على مستوى الدولة أو الأقاليم التي تتشكل منها، وقد باتت هذه المدن تشكل الثقل السكاني؛ الأمر الذي عمل على بسط سيطرتها على النظام العمراني الريفي والحضري على حدٍّ سواء (United Nations, 1990). وقد انعكست هذه الهيمنة على الحجم السكاني للمدن في النظام الحضري، بل تعدى الأمر ذلك إلى هيمنة اقتصادية وخدماتية وإدارية وسياسية (فاعور، 2004م). ويعد ظهور المدن المهيمنة من الظواهر التي تتهدد النظام الحضري، ليس للمدن الصغيرة الحجم فحسب وإنما للمدن نفسها أيضاً؛ مما ترتب على هذه الظاهرة بروز العديد من المشكلات الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية والعمرانية، بالإضافة إلى المشكلات التي ترتبط بموضوع السكن، ومشكلات الازدحامات المرورية، ومشكلات التوسع والامتداد العمراني للمدن المهيمنة على الأراضي الزراعية الموجودة في محيطها، هذه الأمور استرعت اهتمام دارسي المدن على اختلاف تخصصاتهم، ودفعتهم إلى دراسة هذه الظاهرة. وهنا يمكن دراسة ظاهرة الهيمنة الحضرية من خلال محورين: المحور المحلي الذي يهتم بدرجة تمركز السكان في المدينة المهيمنة والفوائد التي تحققها، والمحور الإقليمي الذي يتمثل في قيام المدينة المهيمنة بالإخلال بالتنمية الحضرية داخل نظامها الحضري. وفي هذا المحور يتفق الباحثان على ضرورة منع حدوثه؛ كونه يضر في العلاقات المكانية التكاملية بين المدن داخل النظام الحضري، ويؤثر سلباً على إستراتيجيات التنمية المحلية (بخيت، وأبو قميص، 2012م). ومن أشهر الدراسات التي تناولت موضوع الهيمنة الحضرية قاعدة الرتبة. الحجم لزييف، وقانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسة) لجيفرسون، وقانون المرتبة. الحجم لكل من براوننك وجبز، ومؤشر الأولوية (دليل الهيمنة الحضرية) لكريستالر، ومقياس الكثافة الحضرية، ومؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى، ومؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى (محمد، ويوسف، 2015م)، وغيرها من القوانين والمقاييس التي ستستخدم في هذه الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن قياس الهيمنة الحضرية في معظم الأدبيات

ارتكزت على موضوع الحجم السكاني واستخدمت عدة مؤشرات لقياس الهيمنة الحضرية، يمكن أن نطلق عليها المؤشرات الكمية، وحقيقة الأمر أن هناك مؤشرات أخرى لا تقل أهمية؛ مثل المؤشرات الإدارية، والحضارية، والاجتماعية، والاقتصادية، بالإضافة إلى المؤشرات السياسية والتعليمية (علي، 2012م)، التي يمكن تسميتها بالمؤشرات النوعية، وستحاول الدراسة الإشارة إليها كأسباب تعلل الهيمنة الحضرية.

2- المفاهيم العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة:

أ – الهيمنة الحضرية: عرفت بأنها سيطرة مدينة أو مدينتين في الدولة أو إقليم ما، وهذا المفهوم نسبي يرتبط بنظم التوزيع الجغرافي للمدن وأحجامها داخل النظام الحضري (زاقوب، 2014م). كما تعرف الهيمنة الحضرية بأنها استحواذ مدينة ما على مجمل نمو السكان الحضر في دولة أو إقليم، فيطلق على هذه المدينة مفهوم المدينة المهيمنة (جامعة القدس المفتوحة، 1996م). ويرى جيفرسون أن الهيمنة الحضرية للمدينة تحدث عندما يبلغ عدد سكان المدينة الأولى عدة أضعاف سكان المدينة الثانية في النظام الحضري (Berry & Horton,1970). ويعرفها آخرون بأنها سيطرة مدينة على مظاهر النشاط البشري في دولة أو إقليم ما (أبو عيانة، 1993م).

ب – المؤشرات الحضرية: يمكن الاستدلال على أن المؤشرات الحضرية هي أمور يمكن قياسها ومعرفة تأثيرها في أحجام المدن، كالخدمات والأنشطة الاقتصادية وغيرها، ويعرفها البعض بأنها مؤشر الدينامية الديمغرافي؛ أي التغير في أعداد سكان المدن، وهي تهدف إلى فهم العلاقة بين السكان وتفاعلهم داخل البيئة الحضرية لاستغلالها بالشكل الإيجابي (علي، 2012).

ج- التحضر: يعرف التحضر بأنه حدوث تغير في نسبة سكان المدن في منطقة ما؛ نتيجة حركة السكان من المناطق الريفية والمدن الصغيرة، كما يمكن تعريفه بعملية وصف التغيرات التي تصيب المجتمع بسبب تركز السكان في المدن (Palen, 1981). وقد عرفه فاعور بأنه الخلل في التوزيع المكاني للسكان، وذلك من خلال حدوث تغير نسبي بين السكان القاطنين في الريف والحضر(فاعور، 2004).

3- الدراسات السابقة:

تزخر المكتبة العربية بعدد كبير من الدراسات التي تناولت التحليل المكاني

للمدن؛ من حيث توزيعها وأحجامها، ولكن الحال في فلسطين يختلف؛ إذ لا توجد دراسة علمية واحدة تناولت هذا الموضوع، وفيما يلي بعض من الدراسات المشابهة:

سعت دراسة (الجابري، 2008) إلى تعرف سمات النظام الحضري في السعودية خلال الفترة 1992–2004، وإلى تحديد مراحل عملية التحضر، وتحليل تباينها ومستوياتها ومعدلاتها، معتمدة على المنهج الاستقرائي، من خلال استخدام قوانين التوزيع الحجمي للمدن كمؤشر للهيمنة الحضرية، وقاعدة الرتبة. الحجم، وخلصت الدراسة إلى انعدام التنظيم الهرمي المتوازن للنظام الحضري السعودي، كما أن التوزيع الفعلي لمدن النظام لا تبتعد كثيراً عن التوزيع النظري بحسب ما جاء في قاعدة الرتبة. الحجم.

– وهدفت دراسة (الدجاني وعابدين،2009) إلى قياس التركز الحضري وتحليل ظاهرة الهيمنة الحضرية من حيث أسبابها ونتائجها خلال الفترة الزمنية 1970–2009؛ لتحديد الاتجاهات المستقبلية الخاصة بالتركز الحضري، واستخدمت الدراسة عدة مقاييس، منها مقياس التركز الحضري، ومقياس الأولوية، وقانون المدينة الأولى، وقاعدة الرتبة. الحجم، وغيرها من المقاييس، مستخدمة المنهج التحليلي؛ حيث أظهرت الدراسة عدة نتائج؛ منها: وجود هيمنة حضرية قوية لمدينتي دمشق وحلب، وأن هناك اختلالاً في هرمية المدن السورية وتوازنها؛ نظراً لعدم وجود سياسات حضرية فعالة.

– وتناولت دراسة (علي، 2012) مجموعة من المؤشرات التي تبرهن على وجود هيمنة حضرية للمدينة في العراق، وهي المؤشرات السياسية والتعليمية، ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة: خاصية الجذب السكاني للمدينة، وحدوث تغير في العلاقات الاجتماعية داخل المدينة، كما أن المدينة امتازت عن باقي المدن من عدة نواحٍ اجتماعية واقتصادية وإدارية وسياسية.

– وسعت دراسة (بخيت وأبو قميص، 2012) إلى تعرف الأسباب التي وقفت وراء هيمنة مدينة الخرطوم، والاتجاهات التي عملت على تحقيق هذه الهيمنة، بالإضافة إلى تحليل الدور الوظيفي للمدينة على المستويين المحلي والإقليمي، واعتمدت على المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي، مستعينة بأداة المقابلة مع المختصين في الموضوع، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن العامل الإداري الاستعماري المتمثل في اتخاذها مقراً له يعد المسؤول عن هيمنتها

الحضرية، كما أن التركز الخدماتي كان محركاً للهجرة والنمو؛ ومن ثم الهيمنة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إحداث عملية إصلاحية للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كرافعة لإصلاح الخلل الذي سببته هذه الهيمنة على النظام الحضري في السودان.

– وسلطت دراسة (أبو قرين، 2014) الضوء على خصائص النظام الحضري ورصد التغيرات التي حدثت عليه خلال ستين عاماً، وقد تم تحليل الثقل الحضري لوادي النيل ومدنه، ثم تطرقت لتحليل التوزيع الحجمي المكاني للمدن، كما تناولت ظاهرة الهيمنة الحضرية لمدن منطقة الدراسة، وقد توصلت إلى عدد كبير من النتائج، من أهمها: أن وادي النيل يعد أقل الأقاليم المصرية تحضراً، وأن التغير في رتبة مدن الفئتين الحجميتين الأولى والثانية كان محدوداً عدا مدينة أسوان، كما أن منطقة الدراسة تخلو من الهيمنة الحضرية لأي مدينة، وأشارت الدراسة إلى أن مدن جنوب الصعيد صغيرة الحجم ويشكل عدد سكانها نسبة ضئيلة.

وتناولت دراسة (Griffith, 1979) ثلاثة أمور، هي: الهيمنة الحضرية، والتركيب الداخلي للمدن، والتغيرات المكانية، وذلك من خلال استخدام عدة نماذج تحليلية خاصة بكل منها، وتوصلت الدراسة إلى أن عوامل الهيمنة الحضرية ترجع إلى مظاهر السطح وموقع المدينة، وأن التوزيع الجغرافي للمدن خضع للتغير خلال الزمن، وأكدت الدراسة أهمية الجانب النظري والتحليلي لفهم الهيمنة الحضرية والتركيب الداخلي للمدن والتغيرات المكانية في اي منطقة.

– وهدفت دراسة (Kosmopoulou &others, 2007) إلى اختبار قانون الرتبة والحجم على المدن الأمريكية خلال فترات زمنية مختلفة، مستخدمة المنهج التاريخي والتحليلي، وخلصت إلى نتائج، منها: تطابق التوزيع المكاني للمدن الأمريكية خلال الفترة 1900–1990م؛ ومن ثم أخذ التوزيع يبتعد عما جاءت به نظرية الرتبة والحجم بعد ظهور المدن المتروبوليتانية.

– وهدفت دراسة (Loopmans, 2008) إلى إجراء تحليل تاريخي نظري لسياسات التنمية الحضرية في مدينة أنتويرب في بلجيكا، وتشير الدراسة إلى أنه قبل عام 1970م شهدت المدينة فترة من الهيمنة الحضرية الحديثة، وقد ساعد على ذلك السياسات التنموية الحضرية التي شرعت بإزالة الأحياء الفقيرة وبناء المساكن

المرتفعة، وقد خلصت الدراسة إلى أن المدينة تشهد فترة أخرى من الهيمنة، كما أن التحليل التاريخي يظهر دعم الدولة من خلال السياسات الحضرية.

– وهدفت دراسة (Turkun, 2012) إلى تحليل القوى والعوامل التي أسهمت في تطور المدن وتحويلها إلى مدن مهيمنة حضرياً بعد عام 2000م في تركيا، ومناقشة القرارات المركزية التي أعطت القوة لبعض المدن في عملية تحولها كمدينة اسطنبول لجعلها في قمة الهرم من ناحية اقتصادية وسياسية؛ مما قدّم صورة واضحة عن التغيرات الاجتماعية المكانية التي حدثت في المدينة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: نتيجة للسياسات التي اتخذتها الدولة ارتفعت أجرة المساكن، وأصبح هناك كثافة سكانية في المركز التجاري للمدينة؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور مناطق سكنية فقيرة.

4– واقع التحضر والتنمية الحضرية في فلسطين:

يتباين واقع ظاهرة التنمية الحضرية في العالم نتيجة لاختلاف الظروف المؤثرة فيها.

أ– حقائق حول التحضر والتنمية الحضرية في العالم وفلسطين:

أشار المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أن معظم سكان العالم يقطنون في مناطق حضرية؛ حيث أصبح التحضر سمة هذا العصر على الرغم من تفاوت نسبه، كما أشار إلى أن ما يقارب 70% من مجمل سكان الضفة الغربية يعيشون في مناطق حضرية هي مدن: بيت لحم والخليل والقدس ونابلس ورام الله وغيرها من المناطق الحضرية، بينما شكلت نسبتهم 80% في قطاع غزة، كما أوضح أن عملية التحضر تعد قوة إيجابية داعمة لعملية التنمية الحضرية في فلسطين، على الرغم من محاولات الاحتلال الإسرائيلي اعتراض هذه الفرصة؛ وعليه يجب أن تدار هذه العملية التنموية من خلال الدراسات والتخطيط الملائم، والإرادة السياسية الفاعلة (كلوس، 2018).

ب– تطور أعداد السكان الحضر في محافظة الخليل خلال الفترة 1997–2017:

بلغت نسبة سكان الحضر 67% عام 1997، و85% عام 2007، في الوقت الذي بلغت فيه نسبتهم 83.3% عام 2017، وهذا يعكس مدى زيادة نسبة السكان الحضر في المحافظة خلال فترة الدراسة (1997،2007،2017).

شكل 2

تطور أعداد السكان الحضر في محافظة الخليل خلال الفترة 1997–2017

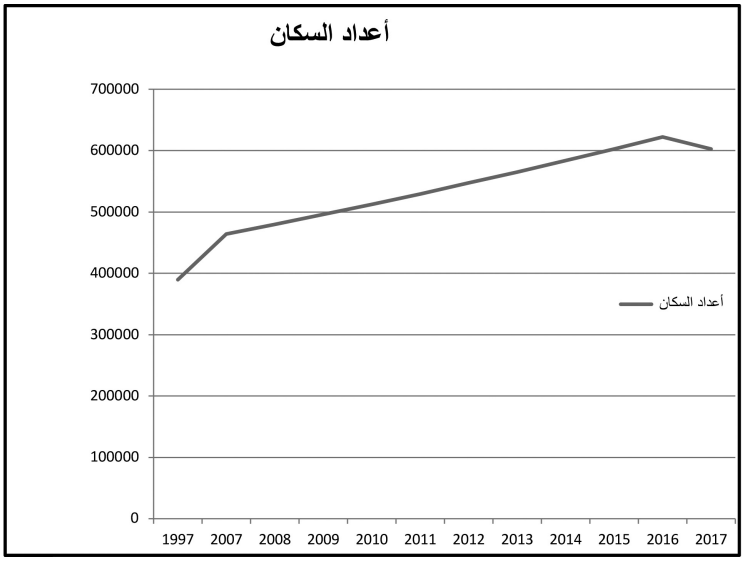

المصدر: من عمل الباحث عن:

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت1997، محافظة الخليل، فلسطين، 1999، ص49–58.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التجمعات السكانية في محافظة الخليل – بحسب نوع التجمع– تقديرات أعداد السكان:2007–2016، فلسطين،2016، ص1–2.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية لتعداد 2017، فلسطين، 2018. ص77–81.

ثانياً– تحليل واقع الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل من خلال المؤشرات الخاصة بالهيمنة الحضرية:

1– قانون الرتبة. الحجم: (زييف):

تقوم فكرة هذه القاعدة على وجود علاقة بين أعداد السكان وترتيب المدن باستخدام القيم اللوغاريتمية؛ إذ تحاول هذه القاعدة الكشف عن الترتيب الذي تتخذه المدن في النظام الحضري في دولة معينة أو إقليم معين، وإبراز إذا ما كان هناك علاقة بين أحجام المدن و رتبتها داخل هذا النظام (أبو صبحة، 2003م). وعليه؛ فإن حجم المدينة في رتبة معينة يساوي (ن/1) من أعدد سكان المدينة الأولى على النحو الآتي: 1، 1/2، 1/3، 1/4، 1/5، 1/6، ....إلخ (محمد، ويوسف، 2015). وتنص قاعدة زييف على أن أعداد السكان في المدينة الثانية تساوي نصف أعداد سكان المدينة الأولى،

والمدينة الثالثة تساوي ثلث أعداد سكان المدينة الأولى...إلخ (نصر، 2016). ولتطبيق قاعدة الرتبة. الحجم رتبت مدن منطقة الدراسة تنازلياً بحسب أعداد السكان، ويمكن أن نستنتج من خلال تطبيق قاعدة الرتبة. الحجم خلال سنوات الدراسة (1997،2007،2017)، من جداول (1،2،3) ما يأتي:

أ- عدم تطابق قاعدة الرتبة. الحجم على المدن في محافظة الخليل باستثناء مدينة الخليل؛ إذ ظهر انحراف كبير عن القاعدة من خلال الاختلاف بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع (النظري)، وهذا يؤكد عدم تطابق التوزيعات الحجمية للهرم الطبيعي لمدن منطقة الدراسة؛ فمدينة يطا تأتي في المرتبة الثانية في أعداد السكان بعد مدينة الخليل، ويفترض أن يساوي عدد سكانها نصف عدد سكان المدينة الأولى (الخليل)؛ إذ بلغ عدد السكان النظري 59546.5 نسمة، بفارق 28785.5 نسمة عن الحجم الحقيقي للسكان البالغ 30761 عام 1997م، وبلغ حجمها النظري 79519 نسمة بفارق 32073 نسمة عن حجمها الحقيقي، البالغ 47446 نسمة عام 2007م، في حين بلغ حجمها النظري 100531.5 نسمة بفارق 3702.5 نسمة عن حجمها الحقيقي، البالغ 63511 نسمة عام 2017م، (أشكال 3،4،5)، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل، منها: العامل التاريخي المتمثل في قدم المدينة، وأهميتها من الناحية الدينية، وإلى الوظيفة التجارية والصناعية، وتوافر الخدمات، كما أن للعامل الإداري دوراً في ذلك؛ إذ تم اتخاذ المدينة مركزاً للمحافظة منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، بالإضافة إلى حجم الاستثمارات في المدينة، كما كان لموقعها المتوسط في النظام الحضري دور في ذلك، وهو مايوضحه شكل (1).

ب- حدوث تغير في رتبة المدن الأربع التي تلي مدينة الخليل في الرتبة؛ فقد حلت مدن يطا، والظاهرية، وحلحول، ودورا في المراتب (2،3،4،5) على التوالي عام 1997م، سرعان ما حدث تغير في رتبها عام 2007م؛ فجاءت في الترتيب على النحو الآتي: يطا، الظاهرية، دورا، حلحول، وبقيت على الترتيب نفسه عام 2017م، ويرجع ذلك إلى التنافس بين المدن الأربع من ناحية تنموية، ومن ناحية القرارات الإدارية التي تمثلت في ضم بعض التجمعات السكانية الصغيرة إلى تلك المدن.

ج- ثبات رتب المدن الأربع خلال سنوات الدراسة(1997،2007،2017م).

د- وجود فائض سكاني نظري في جميع المدن الأقل رتبة من مدينة الخليل خلال الفترة 1997، 2007، بينما ظهر نقص سكاني نظري عام 2017م، في مدن بيت أمر، و تفوح، و بيت أولا.

هـ- أن النظام الحضري في محافظة الخليل يخضع لهيمنة حضرية بناءً على تطبيق قاعدة الرتبة. الحجم.

و- تدرج رتب المدن في النظام الحضري خلال سنوات الدراسة باستثناء المدينتين الأولى والثانية (الخليل، يطا)؛ فالفارق في الحجم السكاني للمدن التي تأخذ الترتيب من (3-20) يعد ترتيباً متدرجاً، على نحو ما يظهر في جداول (1،2،3).

جدول 1

تطبيق قاعدة الرتبة. الحجم على النظام الحضري في محافظة الخليل، لعام 1997

المدينة	الرتبة	حجم السكان الحقيقي	حجم السكان النظري (المتوقع)*	الاختلاف والحجم المتوقع بحسب قاعدة الرتبة. الحجم
الخليل	1	119093	119093	صفر
يطا	2	30761	59546.5	28785.5-
الظاهرية	3	20521	39697.6	19176.6-
حلحول	4	15663	29773.2	14110.2-
دورا	5	15494	23818.6	8324.6-
بني نعيم	6	13535	19848.8	6313.8-
إذنا	7	13527	17013.2	3486.2-
السموع	8	12911	14886.6	1975.6-
ترقوميا	9	10565	13232.5	2667.5-
سعير	10	9668	11909.3	2241.3-
صوريف	11	9649	10826.6	1177.6-
بيت أمر	12	9079	9924.4	845.4 -
تفوح	13	7052	9161	2109-
بيت أولا	14	6809	8506.6	1697.6 -
بيت عوا	15	6003	7939.5	1936.5 -
الشيوخ	16	5128	7443.3	2315.3 -

تابع/ جدول 1

تطبيق قاعدة الرتبة. الحجم على النظام الحضري في محافظة الخليل، لعام 1997

المدينة	الرتبة	حجم السكان الحقيقي	حجم السكان النظري (المتوقع)*	الاختلاف والحجم المتوقع بحسب قاعدة الرتبة. الحجم
خاراس	17	5109	7005.4	1896.4 –
بيت كاحل	18	4213	6616.2	2403.2 –
دير سامت	19	4113	6268	215.5–
نوبا	20	3212	5954.6	2742.6 –
المجموع		322105	428464.9	

المصدر: عمل الباحث عن: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية لمحافظة الخليل،1999، فلسطين، ص49–58.

(*) حسب الحجم النظري (المتوقع): عدد سكان المدينة الأولى في الرتبة 8 رتبة المدينة المراد استخراج حجمها.

(**) تشير إشارة (+) إلى وجود فائض في أعداد السكان عن الطاقة الاستيعابية للمدينة، وإشارة (–) تمثل عجزاً سكانياً إيجابياً لصالح المدينة، وهذا مؤشر على أنه يمكنها استيعاب أعداد سكانية إضافية.

شكل 3

الاختلاف بين الحجم الحقيقي والحجم النظري بحسب قاعدة الرتبة، والحجم لمدن النظام الحضري في محافظة الخليل، لعام 1997

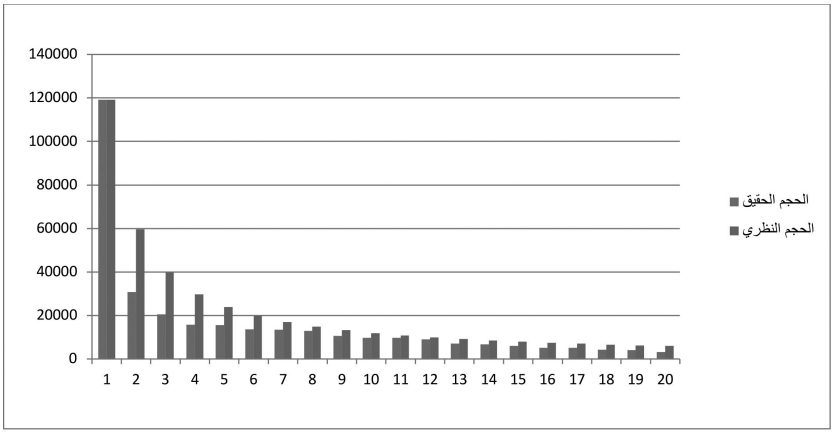

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (1).

جدول 2

تطبيق قاعدة الرتبة– الحجم على النظام الحضري في محافظة الخليل، لعام 2007

المدينة	الرتبة	حجم السكان الحقيقي	حجم السكان النظري (المتوقع)*	الاختلاف والحجم المتوقع بحسب قاعدة الرتبة. الحجم
الخليل	1	159038	159038	صفر
يطا	2	47446	79519	32073–
الظاهرية	3	28052	53011.6	24959.6–
دورا	4	27556	39759.5	12203.5–
حلحول	5	21571	31807.6	10236.6–
بني نعيم	6	19578	26506.3	6928.3–
السموع	7	19154	22719.7	3565.7–
إذنا	8	18533	19879.7	1346.7–
سعير	9	17590	17670.8	80.8–
ترقوميا	10	13996	15903.8	1907.8–
بيت أمر	11	13207	14458	1251–
صوريف	12	13028	13253.1	225.1–
بيت أولا	13	10611	12233.6	1622.6–
تفوح	14	10330	11359.8	1029.8–
الشيوخ	15	8590	10602.5	2012.5–
بيت عوا	16	7861	9939.8	2078.8 –
خاراس	17	6488	9355.1	2867.1 –
بيت كاحل	18	6361	8835.4	2474.4 –
دير سامت	19	6080	8370.4	2290.4 –
نوبا	20	4227	7951.9	3724.9 –
المجموع		459297	572175.6	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007. النتائج النهائية لمحافظة الخليل، 2009، فلسطين، ص45–53.

شكل 4

الاختلاف بين الحجم الحقيقي والحجم النظري بحسب قاعدة الرتبة، والحجم لمدن النظام الحضري في محافظة الخليل، لعام 2007

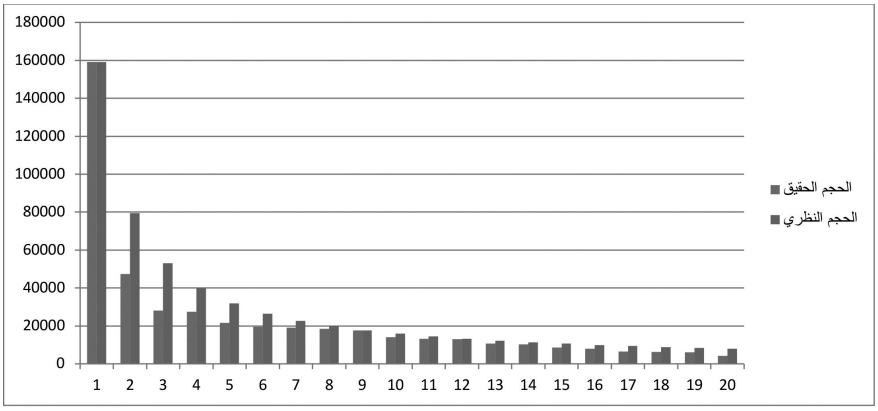

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (2).

جدول 3

تطبيق قاعدة الرتبة. الحجم على النظام الحضري في محافظة الخليل لعام، 2017

المدينة	الرتبة	حجم السكان الحقيقي	حجم السكان النظري(المتوقع)*	الاختلاف والحجم المتوقع بحسب قاعدة الرتبة. الحجم
الخليل	1	201063	201063	صفر
يطا	2	63511	100531.5	37020.5–
دورا	3	39336	67021	27685–
الظاهرية	4	35924	50265.7	14341.7–
حلحول	5	27031	40212.6	13181.6–
السموع	6	26011	33510.5	7499.5–
إذنا	7	26009	28723.2	2714.2–
بني نعيم	8	24628	25132.8	504.8–
سعير	9	20722	22340.3	1618.3–
ترقوميا	10	19311	20106.3	795.3–
صوريف	11	17287	18278.4	991.4–

تابع / جدول 3

تطبيق قاعدة الرتبة. الحجم على النظام الحضري في محافظة الخليل لعام، 2017.

المدينة	الرتبة	حجم السكان الحقيقي	حجم السكان النظري(المتوقع)*	الاختلاف والحجم المتوقع بحسب قاعدة الرتبة. الحجم
بيت أمر	12	16977	16755.2	+ 221.8
تفوح	13	15800	15466.3	+ 333.7
بيت أولا	14	14537	14361.6	+ 175.4
الشيوخ	15	12052	13404.2	−1352.2
بيت عوا	16	10436	12566.4	−2130.4
خاراس	17	9139	11827.2	−2688.2
بيت كاحل	18	8880	11170.1	−2290.1
دير سامت	19	8114	10582.2	−2468.2
نوبا	20	5631	10053.1	−4422.1
المجموع		602399	7723371.6	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، فلسطين، ص77−81.

شكل 5

الاختلاف بين الحجم الحقيقي والحجم النظري بحسب قاعدة الرتبة، والحجم لمدن النظام الحضري في محافظة الخليل لعام 2017

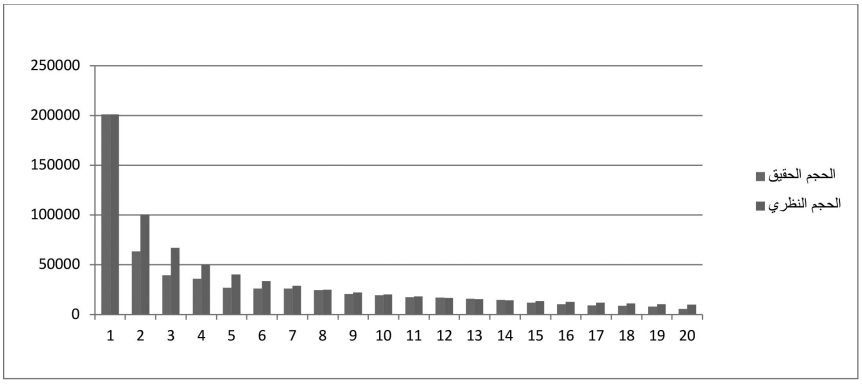

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (3).

2- قانون المدينة الأولى (المدينة الرئيسة)(جيفرسون):

يقوم القانون على فكرة رئيسة، وهي استخلاص العلاقة بين توزيع المدن ورتبها في دولة أو إقليم ما، كما يرى جيفرسون أن المدينة المهيمنة تكون في العادة العاصمة لتلك الدولة أو الإقليم؛ حيث اعتبر الحجم السكاني معبراً إلى حدٍّ ما عن هيمنة تلك المدينة التي وصفها بأنها الأكثر تأثيراً من عدة نواحٍ: سياسية واقتصادية وسكانية، واعتبر أن عدد سكان المدينة الثانية يساوي 30%، وأن المدينة الثالثة تساوي 20% من عدد سكان المدينة الأولى(الدجاني، وعابدين، 2009م). ولتطبيق قانون المدينة الأولى على مدن النظام الحضري في محافظة الخليل خلال الأعوام 1997،2007،2017، يتضح ما يأتي:

جدول 4

تطبيق قانون المدينة الأولى لجيفرسون على مدن النظام الحضري لمحافظة الخليل

المدينة	الخليل	يطا	الظاهرية
النسب النظرية	%100	%30	%20
1997	%100	%25.8	%17.2
2007	%100	%29.8	%17.6
2017	%100	%31.5	%19.6

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات جداول (1،2،3).

نستنتج من جدول (4) تطابق القانون على مدينة الخليل خلال فترة الدراسة (1997،2007،2017)، في حين لم ينطبق على المدن الأخرى عامي (1997،2007)، عن النسب المثالية التي حددها القانون؛ إذ بلغت نسبة المدينتين الثانية والثالثة 43% من حجم المدينة الأولى، بينما اختلف الحال عام (2017)؛ إذ تطابقت مدينة يطا مع القانون وكان هناك فائض سكاني مقداره 1.5% بنسبة بلغت 31.5%، في الوقت الذي شكلت فيه مدينة الظاهرية 19.6% وهي نسبة قريبة ممّا حدده القانون، ويعود السبب في هذا التطابق عام (2017) إلى أمرين: الأول بسبب ضم عدد من التجمعات السكانية قليلة الحجم لمدينة يطا، والثاني يعود لعمليات التنمية الحضرية في المدينتين، التي شكلت عامل جذب للسكان، وحدت من الهجرة الداخلية، ويمكن القول إن مدينة الخليل، وفق ما جاء في قانون جيفرسون، كانت مهيمنة حضرياً خلال الفترة (1997 و2007)، ثم تراجعت هيمنتها للأسباب سابقة الذكر، كما يتضح أن اتجاهات الهيمنة الحضرية تتجه نحو هيمنة أكثر من مدينة في النظام الحضري في محافظة الخليل.

3- قانون المرتبة. الحجم بحسب طريقة براوننك وجيبز:

تتمحور هذه الطريقة على استخراج الحجم السكاني المتوقع (النظري) لمعرفة إذا ما كان هناك فائض في الحجم السكاني للمدن في النظام الحضري (محمد، ويوسف، 2015م). ولتطبيق ما جاء على منطقة الدراسة نستنتج ما يأتي:

جدول 5

لترتيب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة الخليل بحسب طريقة براوننك و جيبز لعام 1997

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
الخليل	1	1.000	119093	63732.6	55360.4 −	46.4 −	86.8 −
يطا	2	0.500	30761	31866.3	1105.3 +	3.5 +	3.4 +
الظاهرية	3	0.333	20521	21244.2	723.2 +	3.5 +	3.4 +
حلحول	4	0.250	15663	15933.1	270.1 +	1.7 +	1.6 +
دورا	5	0.200	15494	12746.5	2747.5 −	17.7 −	21.5 −
بني نعيم	6	0.160	13535	10622.1	2912.9 −	21.5 −	27.4 −
إذنا	7	0.140	13527	9104.6	4422.4 −	32.6 −	48.5 −
السموع	8	0.125	12911	7966.5	4944.5 −	38.2 −	62 −
ترقوميا	9	0.111	10565	7081.4	3483.6 −	32.9 −	49.1
سعير	10	0.100	9668	6373.2	3294.8 −	34 −	51.6 −
صوريف	11	0.919	9649	5793.8	3855.2 −	39.9 −	66.5 −
بيت أمر	12	0.083	9079	5311	3768 −	41.5 −	70.9 −
تفوح	13	0.769	7052	4902.5	2149.5 −	30.4 −	43.8 −
بيت أولا	14	0.071	6809	4552.3	2256.7 −	33.1 −	49.5 −
بيت عوا	15	0.066	6003	4248.8	1754.2 −	29.2 −	41.2 −
الشيوخ	16	0.062	5128	3983.2	1144.3 −	22.3 −	28.7 −
خاراس	17	0.058	5109	3748.9	1360.1 −	26.6 −	36.2 −

تابع / جدول 5

الترتيب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة الخليل بحسب طريقة براوننك و جيبز لعام 1997

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
بيت كاحل	18	0.055	4213	3540.7--	672.3 -	15.9 -	18.9 -
دير سامت	19	0.052	4113	3354.3--	758.7 -	18.4 -	22.6
نوبا	20	0.05	3212	3186.6--	25.4 -	0.7 -	0.7-
المجموع		5.054	322105	229292.6	97009.2	490-+	734.3-+

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (1).

(*) الحجم النظري تم حسابه من خلال: قسمة المجموع الكلي للحجم الحقيقي ÷ المجموع الكلي لمعكوس الرتب ÷ رتبة المدينة.

(**) إشارة (-) تعني وجود فائض في الحجم الحقيقي.

(***) إشارة (+) تعني وجود نقص في الحجم الحقيقي.

(****) اختلاف الإشارة لا علاقة لها بعملية الجمع.

جدول 6

الترتيب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة الخليل بحسب طريقة براوننك وجيبز، لعام 2007

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
الخليل	1	1.000	159038	90877.9	68160.1 -	42.8 -	75 -
يطا	2	0.500	47446	45438.9	2007.1 -	7.1 -	4.4 -
الظاهرية	3	0.333	28052	30292.6	2240.6 +	7.9 +	7.3 +
دورا	4	0.250	27556	22719.4	4836.6 -	17.5 -	21.2 -
حلحول	5	0.200	21571	18175.5	3395.5 -	15.7 -	18.6 -
بني نعيم	6	0.160	19578	15146.3	4431.7 -	22.6 -	29.2 -
السموع	7	0.140	19154	12982.5	6171.5 -	32.2 -	47.5 -
إذنا	8	0.125	18533	11359.5	7173.3 -	38.7 -	63.1 -

تابع/ جدول 6

الترتيب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة الخليل بحسب طريقة براوننك وجبيز لعام 2007

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
سعير	9	0.111	17590	10097.5	7492.5 –	42.5 –	74.2 –
ترقوميا	10	0.100	13996	9087.7	4908.3 –	35 –	54 –
بيت أمر	11	0.919	13207	8261.6	4945.4 –	37.4 –	59.8 –
صوريف	12	0.083	13028	7573.1	5454.9 –	41.8 –	72 –
بيت أولا	13	0.769	10611	6990.6	3620.4 –	34.1 –	51.7 –
تفوح	14	0.071	10330	6491.2	3838.8 –	37.1 –	59.1 –
الشيوخ	15	0.066	8590	6058.5	2531.5 –	29.4 –	41.7 –
بيت عوا	16	0.062	7861	5679.8	2181.2 –	27.7 –	38.4 –
خاراس	17	0.058	6488	5345.7	1142.3 –	17.6 –	21.3 –
بيت كاحل	18	0.055	6361	5048.7	1312.3 –	20.6 –	25.9 –
دير سامت	19	0.052	6080	4783	1297 –	21.3 –	27.1 –
نوبا	20	0.05	4227	4543.8	316.8 –	7.4 +	6.9 +
المجموع		5.054	459297	326954	137457.8	536.4–+	798.4–+

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (2).

جدول 7

الترتيب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة الخليل بحسب طريقة براوننك و جبيز لعام 2017

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
الخليل	1	1.000	201063	119192.5	81870.5 –	40.7 –	68.6 –
يطا	2	0.500	63511	59596.2	3914.8 –	6.1 –	6.5 –

تابع/ جدول 7

الترتيب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة الخليل بحسب طريقة براوننك و جيبز لعام 2017

المدينة	الرتبة	معكوس الرتبة	الحجم الحقيقي	الحجم النظري	الفرق بين الحجم النظري والحقيقي	الفرق كنسبة عن الحقيقي	الفرق كنسبة عن النظري
دورا	3	0.333	39336	39730.8	+ 394.8	+ 1	+ 0.9
الظاهرية	4	0.250	35924	29798.1	– 6125.9	– 17	– 20.5
حلحول	5	0.200	27031	23838.5	– 3192.5	– 11.8	– 13.3
السموع	6	0.160	26011	19865.4	– 6145.6	– 23.6	– 30.9
إذنا	7	0.140	26009	17027.5	– 8981.5	– 34.5	– 52.7
بني نعيم	8	0.125	24628	14899	– 9729	– 39.5	– 65.2
سعير	9	0.111	20722	13243.6	–7478.4	– 36	– 56.4
ترقوميا	10	0.100	19311	11919.2	– 7391.8	– 38.2	– 62
صوريف	11	0.919	17287	10835.6	– 6451.4	– 37.3	– 59.5
بيت أمر	12	0.083	16977	9932.7	– 7044.3	– 41.4	– 70.9
تفوح	13	0.769	15800	9168.6	– 6631.4	– 41.9	– 72.3
بيت أولا	14	0.071	14537	8513.7	– 6023.3	– 41.4	– 70.7
الشيوخ	15	0.066	12052	7946.1	– 4105.9	– 34	– 51.6
بيت عوا	16	0.062	10436	7449.5	– 2986.5	– 28.6	– 40
خاراس	17	0.058	9139	7011.3	– 2127.7	– 23.2	– 30.3
بيت كاحل	18	0.055	8880	6621.8	– 2258.2	– 25.4	– 34.1
دير سامت	19	0.052	8114	6272.6	– 1841.4	– 22.6	– 29.3
نوبا	20	0.05	5631	5959.6	+ 328.6	+ 5.8	+ 5.5
المجموع		5.054	602399	428822.3	175023.5	+–550	+–841.2

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على (جدول3).

يتضح من جدول (7) وجود فائض سكاني لمدينة الخليل، وهذا دليل على

هيمنتها على النظام الحضري خلال عام 1997، يقابله نقص في الحجم السكاني للمدن الثلاث التي تليها، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم الاهتمام بالتنمية الحضرية في المدن الأخرى، ولا سيما التي تلي مدينة الخليل، وكذلك لتركز جميع الأنشطة الحكومية فيها، ولكن الأمر اختلف عام 2007؛ إذ أظهرت النتائج وجود فائض سكاني في معظم المدن في النظام الحضري، وهذا يدلل على عدم وجود دراسات تأخذ أحجام المدن في النظام وتعمل على منع حدوث خلل في أحجامها؛ كون المحافظة تشكل ثقلاً سكانياً في الضفة الغربية، ويمكن إرجاع ذلك إلى سبب آخر، يتمثل في ضم العديد من التجمعات السكانية الصغيرة إلى المدن دون تخطيط، واستمر الحال على ما هو عليه عام 2017.

4- مؤشر الهيمنة الحضرية (دليل الهيمنة الحضرية):

يعد هذا المقياس من أبسط المقاييس المستخدمة لقياس الهيمنة الحضرية في النظام الحضري؛ إذ يبحث في أعداد سكان المدينة الأولى ونسبته إلى مجموع أعداد سكان المدن الثانية والثالثة والرابعة، وتقوم فكرته على وجود علاقات مكانية بين مدن النظام الحضري، ولا سيما العلاقات الاقتصادية التي تشكل الخدمات الموجودة في الإقليم أو المنطقة، للحكم على تأثير هذه العلاقات على ترتيب المناطق الحضرية (عطوي، 2002). ولتطبيق المؤشر على منطقة الدراسة يتضح الآتي:

جدول 8

مؤشر الهيمنة الحضرية (دليل الهيمنة الحضرية) للنظام الحضري في محافظة الخليل للفترة: 1997،2007،2017

الفترة الزمنية	الحجم السكاني			دليل الهيمنة الحضرية
1997	الثانية – يطا	الثالثة – الظاهرية	الرابعة – حلول	0.56
	30761	20521	15663	
2007	الثانية – يطا	الثالثة – الظاهرية	الرابعة – دورا	0.64
	47446	28052	27556	
2017	الثانية – يطا	الثالثة – دورا	الرابعة – الظاهرية	0.69
	63511	39336	35924	

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جداول (1،2،3).

(*) تم حساب دليل الهيمنة الحضرية من خلال قسمة مجموع المدن (الثانية و الثالثة والرابعة) على عدد سكان المدينة الأولى في الرتبة.

وجود هيمنة حضرية متوسطة لمدينة الخليل على النظام الحضري عام 1997 بلغ 0.56، وهو أقل من واحدٍ صحيح بحسب الدليل الذي يفترض أن النتيجة تساوي واحداً صحيحاً؛ أي أن مجموع سكان المدينة الأولى يساوي عدد سكان المدن الثانية والثالثة والرابعة، وكلما زاد الدليل زادت الهيمنة الحضرية، والعكس صحيح، كما أن الدليل استمر في الارتفاع عام 2007 وبلغ 0.64، وواصل الارتفاع عام 2017 ليبلغ 0.69؛ مما يدلل على ازدياد الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل على النظام الحضري من حيث أعداد السكان والوظائف والأنشطة الموجودة في المدينة، وتجدر الإشارة هنا إلى حدوث تغير في رتب المدينتين الثالثة والرابعة خلال الفترة (2007/ 2017) وعلى الرغم من ذلك بقيت مدينة الخليل مهيمنة.

5- متوسط نصيب المدن الأخرى من المدينة الأولى:

يهدف هذا المقياس إلى تعرف نصيب المدينة الأولى في النظام الحضري، كما يشير إلى مدى التدرج والاختلاف الحجمي لمدن النظام الحضري من جهة أخرى، فكلما ارتفعت قيمته ضعفت هيمنة المدينة الأولى، والعكس صحيح (وزان، 2016).

6- مؤشر التقارب الحجمي:

يشير هذا المؤشر إلى مدى الفارق الحجمي بين المدينة الأولى وباقي مدن النظام الحضري، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر زادت الهيمنة الحضرية للمدينة الأولى؛ مما يدل على وجود فجوة في أحجام المدن التالية للمدينة الأولى، وكلما انخفض كانت أحجام المدن متقاربة وقلت هيمنة المدينة الأولى (وزان، 2016).

7- مؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى:

يبين هذا المؤشر أهمية المدينة الأولى مقارنة بالمدن الثلاث التي تلي المدينة الأولى في النظام الحضري (محمد، ويوسف، 2015).

8- مؤشر حدة هيمنة المدينة الأولى:

يعكس هذا المؤشر درجة هيمنة المدينة الأولى مقارنة بالمدن الثلاث التي تليها في الترتيب داخل النظام الحضري، ودلالته تتناسب عكسياً بين قيمة المدينة الأولى وهيمنتها، فكلما صغرت قيمة المؤشر دل على زيادة هيمنتها، والعكس صحيح (محمد، ويوسف، 2015).

وبتطبيق المؤشرات (5،6،7،8) على محافظة الخليل تبين أن متوسط نصيب المدن الأخرى من المدينة الأولى لعام 1997م بلغ (3.31)؛ مما يشير إلى هيمنة واضحة لمدينة

الخليل؛ إذ شكلت ما نسبته (36.97%) من المجموع الكلي للسكان الحضر، وبلغ مؤشر التقارب الحجمي (81.21)؛ مما يشير إلى حجم متفاوت بشكل كبير بين مدينة الخليل والمدن الأخرى في النظام الحضري في محافظة الخليل، في الوقت الذي بلغ فيه مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى (4.56)؛ مما يشير إلى ما ذكر بخصوص مؤشر التقارب الحجمي، في حين بلغ مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى (95.44)؛ مما يؤكد هيمنة مدينة الخليل على نظامها الحضري وهو ما يوضحه (جدول 10).

ويتضح تراجع هيمنة مدينة الخليل في عام 2007؛ إذ بلغ متوسط نصيب المدن الأخرى من نصيب المدينة الأولى (3.44)، بنسبة وصلت (34.62) من المجموع الكلي للسكان الحضر بتراجع نسبته (2.35%)، ويعزى ذلك إلى عمليات التنمية الحضرية في المدن الأخرى، وقد بلغ مؤشر التقارب الحجمي(81.44)، أما مؤشر حدة الهيمنة الحضرية؛ فقد بلغ (4.73)، ومؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى فقد بلغ (91.91) بتراجع مقداره (3.53) مقارنة بعام 1997.

وفي عام 2017 استمرت الهيمنة الحضرية لمدينة الخليل مع حدوث ارتفاع في مؤشر متوسط نصيب المدن الأخرى من الأولى، وكذلك مؤشر الهيمنة الحضرية للمدينة الأولى (3.50) و(91.38) على التوالي، في حين بلغ مؤشر التقارب الحجمي (81.27)، ومؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى (91.38)، ومؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى (91.83)، ومن هنا يمكن استنتاج ما يأتي:

أ- هيمنة مدينة الخليل على النظام الحضري في محافظة الخليل خلال الفترة 1997،2007،2017 مع حدوث تراجع بسيط في عامي 2007، و2017م.

ب- بات من الواضح أن هيمنة مدينة الخليل في تراجع، وربما سوف تشهد المدينة تراجعاً بسيطاً خلال الفترة القادمة.

جدول 9

متوسط نصيب المدن الأخرى من الأولى، مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى، مؤشر التقارب الحجمي، مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى، لمحافظة الخليل للأعوام: 1997،2007،2017

المدينة	حجم السكان 1997	%	المدينة	حجم السكان 2007	%	المدينة	حجم السكان 2017	%
الخليل	119093	36.97	الخليل	159038	34.62	الخليل	201063	33.38

تابع/ جدول 9

متوسط نصيب المدن الاخرى من الأولى، مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى، مؤشر التقارب الحجمي، مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى، لمحافظة الخليل للأعوام: 1997،2007،2017

المدينة	حجم السكان 1997	%	المدينة	حجم السكان 2007	%	المدينة	حجم السكان 2017	%
يطا	30761	9.55	يطا	47446	10.33	يطا	63511	10.54
الظاهرية	20521	6.37	الظاهرية	28052	6.11	دورا	39336	6.53
حلحول	15663	4.86	دورا	27556	6	الظاهرية	35924	5.96
دورا	15494	4.81	حلحول	21571	4.70	حلحول	27031	4.49
بني نعيم	13535	4.20	بني نعيم	19578	4.26	السموع	26011	4.32
إذنا	13527	4.20	السموع	19154	4.17	إذنا	26009	4.32
السموع	12911	4.01	إذنا	18533	4.04	بني نعيم	24628	4.09
ترقوميا	10565	3.28	سعير	17590	3.83	سعير	20722	3.44
سعير	9668	3	ترقوميا	13996	3.05	ترقوميا	19311	3.21
صوريف	9649	3	بيت أمر	13207	2.88	صوريف	17287	2.87
بيت أمر	9079	2.82	صوريف	13028	2.84	بيت أمر	16977	2.82
تفوح	7052	2.19	بيت أولا	10611	2.31	تفوح	15800	2.62
بيت أولا	6809	2.11	تفوح	10330	2.25	بيت أولا	14537	2.41
بيت عوا	6003	1.86	الشيوخ	8590	1.87	الشيوخ	12052	2
الشيوخ	5128	1.59	بيت عوا	7861	1.71	بيت عوا	10436	1.73
خاراس	5109	1.59	خاراس	6488	1.41	خاراس	9139	1.52
بيت كاحل	4213	1.31	بيت كاحل	6361	1.38	بيت كاحل	8880	1.47
دير سامت	4113	1.28	دير سامت	6080	1.32	دير سامت	8114	1.35
نوبا	3212	1	نوبا	4227	0.92	نوبا	5631	0.93
المجموع	322105	100		459297	100		602399	100
متوسط نصيب المدن الأخرى من الأولى= 3.31				1997		مؤشر التقارب الحجمي= 81.21		

تابع/ جدول 9

متوسط نصيب المدن الاخرى من الأولى، مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى، مؤشر التقارب الحجمي، مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى، لمحافظة الخليل للأعوام: 1997،2007،2017.

المدينة	حجم السكان 1997	%	المدينة	حجم السكان 2007	%	المدينة	حجم السكان 2017	%
مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى= 95.44				1997	مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى= 4.56			
متوسط نصيب المدن الأخرى من الأولى= 3.44				2007	مؤشر التقارب الحجمي=81.44			
مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى=91.91				2007	مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى=4.73			
متوسط نصيب المدن الأخرى من الأولى= 3.50				2017	مؤشر التقارب الحجمي=81.27			
مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى=91.83				2017	مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى=4.79			

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جداول (1،2،3).

(*) متوسط نصيب المدن الأخرى من الأولى= مجموع نسب المدن الأخرى التالية للمدينة الأولى ÷ عددها.

(**) مؤشر درجة الهيمنة للمدينة الأولى= 100- مجموع نسب المدن الأخرى التالية للمدينة الأولى تحت الجذر.

(***) مؤشر التقارب الحجمي= مجموع نسب المدن الأخرى التالية للمدينة الأولى ÷ عددها مضروباً في 100 تحت الجذر-100.

(****) مؤشر حدة الهيمنة للمدينة الأولى= مجموع نسب المدن الثلاث التالية للمدينة الأولى تحت الجذر.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

1- وجود هيمنة حضرية لمدينة الخليل على النظام الحضري في محافظة الخليل في سنوات الدراسة بشكل واضح، وذلك من خلال حجمها السكاني الذي شكل (36.97%)، و (34.62%)، و (33.38%) خلال الأعوام 1997،2007،2017، على التوالي.

2- كان لموقع المدينة المتوسط دور في هيمنتها على باقي مدن المحافظة، كما هو الحال للبعد التاريخي للمدينة.

3- أثبت تطبيق القوانين الخاصة بالرتبة والحجم لكل من(زييف، جيفرسون،

براوننك و جيبز) عدم وجود هرمية في أحجام مدن محافظة الخليل؛ إذ كانت الغلبة لصالح مدينة الخليل؛ مما جعلها مدينة مهيمنة.

4- وجود تراتب حجمي متدرج لدى جميع مدن المحافظة باستثناء التفاوت الحجمي الكبير لمدينة الخليل.

5- وجود تنافس بين المدن الثلاث التي تلي مدينة الخليل في رتبها خلال فترة الدراسة.

6- وجود فائض سكاني في معظم مدن محافظة الخليل خلال فترة الدراسة، ويتضح ذلك من الفرق بين الحجم الحقيقي والنظري الذي كان لصالح الحجم الحقيقي.

7- حدوث تراجع بسيط على هيمنة مدينة الخليل على النظام الحضري خلال فترة الدراسة، ومن المرجح استمرار هذا التراجع بدرجة منخفضة في المستقبل.

8- وجود اختلال حجمي ووظيفي في مدن محافظة الخليل يحتاج إلى تدخل تخطيطي لتعديل الصورة الحالية.

التوصيات:

1- ضرورة اتخاذ قرارات تخطيطية وإدارية للحد من هيمنة مدينة الخليل على نظامها الحضري.

2- ضرورة استحداث محافظات جديدة تكون المدن الثانية والثالثة والرابعة مراكز لها؛ لأجل إعادة توزيع السكان بشكل متوازن.

3- ضرورة اتباع أساليب تخطيطية جديدة بخصوص المدن صغيرة الحجم، وذلك من خلال ضم بعضها إلى بعض عن طريق عمل مخططات هيكلية تعمل على دمج ما يمكن دمجه بما يعرف بالتخطيط الإقليمي الجزئي لزيادة التكامل الوظيفي؛ مما يعزز من مكانتها أمام مدينة الخليل.

4- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات عن محافظة الخليل، التي تشكل قرابة 25% من مجموع سكان الضفة الغربية.

5- ضرورة إجراء دراسات تتبع المنهج الكيفي(النوعي) في دراسة موضوع الهيمنة الحضرية للمدينة.

المراجع:

أبو صبحة، كايد. (2003). *جغرافية المدن*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

أبو عيانة، فتحي. (1993). *جغرافية العمران" دراسة تحليلية للقرية والمدينة*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

أبو قرين، عنتر. (2014). تحليل النظام الحضري في وادي النيل بمصر. *مجلة العلوم الهندسية بجامعة أسيوط: 42*(2):397–426.

بخيت، نضال؛ وأبو قميص، أحمد. (2012).الهيمنة الحضرية لمدينة الخرطوم الكبرى: الأسباب والحلول. *مجلة جامعة بحري للآداب و العلوم الإنسانية*:(2): 40–76.

الجابري، نزهة. (2008). التحضر في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية: 20*(2):85–157.

جامعة القدس المفتوحة. (1996). *جغرافية العمران*. عمان.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1999). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 في محافظة الخليل*. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007– النتائج النهائية لمحافظة الخليل*. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010). *الكتاب الإحصائي السنوي لمحافظة الخليل*، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016). *التجمعات السكانية في محافظة الخليل حسب نوع التجمع– تقديرات أعداد السكان: 2007–2016*. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). *النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017*. فلسطين.

الدجاني، دينا؛ وعابدين، محمد. (2009). اتجاهات التركز الحضري في الجمهورية العربية السورية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية: 25*(2): 519–539.

زاقوب، محمود. (2014). اتجاهات التركز الحضري في ليبيا (1984–2006) دراسة تحليلية في جغرافية الحضر، *مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية: 13*(2): 95–105.

عطوي، عبد الله. (2002). *جغرافية المدن*. ج 3، بيروت: دار النهضة العربية.

علي، حسين. (2012). المؤشرات الحضرية لمدينة كلار– دراسة في علم الاجتماع الحضري. *مجلة كلية الآداب*، جامعة بغداد: *2*(31) :751–776).

فاعور، علي. (2004). *آفاق التحضر العربي– دراسات و أبحاث*. لبنان: دار النهضة العربية.

كلوس، خوان، صحيفة الأيام.(2018). التنمية الحضرية المستدامة في دولة فلسطين– فرصة يتم اعتراضها، www.Al-ayyam.ps: 29–4.

محمد، فؤاد؛ ويوسف، رفلة. (2015). مؤشرات الهيمنة الحضرية لمدينة النجف. *مجلة البحوث الجغرافية*، جامعة الكوفة:(21):121–151.

نصر، عامر. (2016). تحليل أنماط التفاوت والاختلال في النظام الحضري لمحافظة بابل. *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 24*(3): 1654–1674.

وزان، كندة. (2011). الخصائص الجغرافية للنظام الحضري في محافظة اللاذقية(سورية). *مجلة تشرين للبحوث العلمية: 38*(2): 69–84.

Berry, B., Horton, F. (1970). *Geographic Perspective on urban system with integrated Readings*. USA: Prentice-Hill, Ink. Englewood Cliffs.

Griffith, D. (1979). Urban dominanc spatial Ætructure and dynamics: Some theoretical conjectures and empirical implications, *Economic Geography, 55*(2): 95-113.

Kosmopoulou, G., Buttry, N., Jeremiah, J., & Kallsnick, A. (2007). Suburbanization and the rank- size rules. *Applied Ecomomics Letters*: 14:1-4.

Loopmans, M. (2005). Relevance gentrification and development of a new hegemony on urban policies in antwerp, Belgium. *Urban Studies, 45*(2): 2499-2519.

Palen, P. (1981). *The Urban word*.USA: Mc Graw-Hill Book Co.

Turkun, A. (2011). Urban regeneration and Hegemonic power relationships. *International Planning Studies, 16*(1): 61-72.

United Nations. (1990). *Population growth and polices in, mega-cities*. Cairo.

قدم في: ديسمبر 2018

أجيز في: ديسمبر 2019